الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد سنة 2011 :

بين تموقع النظام ومطالب الديمقراطية

Political reforms in Algeria after 2011
Between the positioning of the regime and the demands of democracy

[1] سليماني محمد

[2] مجاهري محمد

تاريخ الاستقبال: 00 / 00 / 2019 تاريخ القبول: 00 / 00 / 2019 تاريخ النشر: 00 / 00 / 2019

ملخص:

يتفق علماء السياسة والقانون بأن الدولة القوية هي تلك الدولة التي تمارس فيها الحقوق والواجبات وتضبط هذه المعادلة في الدول الحديثة عبر جملة من القواعد القانونية أو بما يعرف بالدستور والذي يجسد بالأساس العلاقة بين المواطن ودولته وتتم الحقوق والواجبات في رقعة الدولة الوطنية عبر الديمقراطية التي يمارس فيها الشعب صلاحيات الحكم والتسيير وفق منطق الأغلبية، وإن حدث خلل في هذه المعادلة فوجب على الدول إعادة مراجعة خارطة الطريقة والدخول في إصلاحات جديدة هدفها إعادة الاعتبار للديمقراطية والحريات العامة، وقد عرفت الجزائر جملة من الإصلاحات عبر تاريخها كان الغرض منها هو بناء دولة مؤسسات تسير وفق منطق الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي؛ السلطة السياسية؛ الديمقراطية في الجزائر.

Abstract:

Political and legal scholars agree that a strong state is a state in which rights and duties are exercised. The powers of governance and governance in accordance with the logic of the majority, and if there is a flaw in this equation, States must re-review the road map and to introduce new reforms aimed at restoring democracy and public freedoms.

Algeria has undergone a series of reforms throughout its history aimed at building a state of institutions that follow the logic of democracy and human rights.

***key words**:* political reform; political power; democracy in Algeria

[1] أستاذ مساعد"أ"، جامعة ابن خلدون- تيارت(الجزائر)، mohammedslimani274@gmail.com

[2] أستاذ مساعد"أ"، جامعة ابن خلدون- تيارت(الجزائر)، mejahrim@yahoo.fr

مقدّمة:

شكلت عملية الإصلاح السياسي أحد أهم الآليات المعاصرة لمراجعة فلسفة الحكم في الدول وذلك في سبيل مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي والثقافي الذي تمر به المجتمعات الحديثة.

وقد عرفت الجزائر مع بداية الألفية الجديدة عدة إصلاحات حيث بدأت بتعديل دستوري سنة **2002** لإدراج اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، كما حدث تعديل آخر سنة **2008** تم من خلاله معالجة الخلل الذي كان موجودا على مستوى تنظيم السلطة التنفيذية حيث ضخمت السلطة السياسية صلاحياتها على حساب السلطة التشريعية والقضائية وهذا بهدف استمرارا النظام السياسي في الحكم، إلا أنه مع بداية **2011** عرفت الجزائر موجة من الاحتجاجات على إثر انخفاض القدرة المعيشية وارتفاع الأسعار ، وقد تزامنت هذه الاحتجاجات إقليميا مع انتفاضات وحركات احتجاجية واسعة في المنطقة العربية وهو ما عرف إعلاميا بالربيع العربي الذي مس دول الجوار(تونس- ليبيا- مصر)، وتجنبا لكل ما يمكن أن يحصل جراء تلك الضغوط الداخلية والخارجية، قام النظام الجزائري بمجموعة من الإصلاحات السياسية لتهدئة الوضع وذلك من خلال جملة من الإصلاحات اختلفت الآراء حولها، حيث نظر إليها البعض على أنها خطوة مهمة نحو التحول الديمقراطي وبين من اعتبرها مجرد تكتيك يهدف لإطالة عمر النظام عبر جملة من القرارات الشكلية، ضمن هذا الإطار سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات السياسية لسنة **2011** في بناء دولة القانون والتنمية ؟

وتضم هذه الإشكالية عدة تساؤلات أهمها :

- ما هي أهم الخطوات التي بادر بها النظام السياسي لبناء نموذج ديمقراطي ؟
- كيف أثرت التحولات العالمية والإقليمية في صياغة الإصلاحات ؟
- كيف ساهمت الإصلاحات في تطوير الواقع السياسي في الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية قسمنا الورقة البحثية إلى خمسة محاور كما يلي:

-**المبحث الأول**: الإصلاحات السياسية: المفهوم والفلسفة.

-**المبحث الثاني**: دوافع وأسباب الإصلاح السياسي.

-**المبحث الثالث**: الخطوات العملية لتعزيز الإصلاح السياسي.

المبحث الرابع: ردود الأفعال الداخلية والخارجية.

المبحث الخامس: تحديات وآفاق الإصلاحات السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: الإصلاح السياسي.. إطلالة نظرية

يعتبر مصطلح الإصلاح من بين أهم المصطلحات التي أخذت رواجا كبيرا في الدراسات الفكرية بصفة عامة والدراسات السياسية والاجتماعية بصفة خاصة، حيث تكاد كل المجتمعات في هذا العالم متفقة على أهميته وضرورته في مختلف الجوانب المتعلقة بالاقتصاد والثقافة والدين والتعليم والسياسة وهذا ما يقودنا إلى البحث عن مفهومه وخلفياته الفكرية.

المطلب الأول : مفهوم الإصلاح السياسي

كلمة "إصلاح" لغة مشتقة من الفعل أصلح، وصلح، وتدل على تغيير حالة الفساد، أي إزالة الفساد عن الشيء، ويقال أيضا: هذا يصلح لك أي يوافقك ويحسن بك، ويقال أيضا: صالح لكذا، أي فيه أهلية القيام به، وبصفة عامة الصلاح ضد الفساد[1].

جاءت فكرة الإصلاح (Réformation) من حركة الإصلاح الديني البروتستانتية في القرن **16** في أوروبا الغربية، حيث بدأت تلك الحركات الإصلاحية في الكنيسة الكاثوليكية ولكنها تحولت إلى حركات عقائدية عرفت بالبروتستنتية[2]، وذلك بعد حدوث حروب عديدة آنذاك، مما أجبر السلطات العليا داخل الإمبراطورية الرومانية ممثلة في الإمبراطور والبابا إلى الاعتراف بالكنائس الجديدة أو المنشقة، وكان من أبرز تلك الحروب حرب المائة عام، وحرب العشرة أعوام، وكان المقصود بالإصلاح آنذاك هو التقليص من صلاحيات الكنيسة المطلقة وتعديل رؤيتها للعلاقة بين الفرد والإله، حيث أصبحت النظرة الجديدة تؤكد المساواة بين الأفراد أمام الله، وترفض أن يكون هناك وسيط بينهما[3]، وهذا ما ألغى المكانة الدينية والسياسية للإكليروس.[4]

أما في العالم العربي والإسلامي، فقد ظهرت الحركات الإصلاحية خلال القرون الثلاثة الماضية، على يد مجموعة من رواد الإصلاح الذين دعوا إلى عمليات إصلاحية في بلدانهم تركزت على نقطتين اثنتين وهما كيفية الخلاص من الاستعمار من جهة، وكيفية إحياء وإعادة بناء نهضة وحضارة عربية إسلامية كما كانت موجودة سابقا، هؤلاء الرواد كانوا يشتغلون كل حسب بيئته وثقافته ونذكر منهم: جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، وعبد الرحمان الكواكبي، وعبد الحميد ابن باديس، ومالك بن نبي، وغيرهم[5].

---

[1] لويس معلوف الياسوعي، **المنجد في اللغة والآداب**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1927، ص.445.
[2] محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، دار القلم، القاهرة، 1965، ص.169.
[3] عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص.36.
[4] الإكليروس: هو النظام الكهنوتي الخاص بالكنائس المسيحية ولم يظهر هذا النظام إلا في القرن الثالث الميلادي.
[5] محمد طهاري، **مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده**، دار الأمة، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1999، ص.14.

أما اصطلاحا فقد تعددت التعريفات التي تناولت فكرة الإصلاح وذلك نتيجة التمايز الأيديولوجي والمعرفي، فهو يعني التحول من بيئة سوسيو- سياسية متشنجة ومتسمة بطابع السكون، إلى بيئة أخرى تتميز بطابع الديناميكية، وتتغذى بأفكار التنمية والتطور والتحديث[1]، وهو كمفهوم نظري، يعبر عن جملة من الممارسات القاضية إلى تحديث أداء الدولة كجهاز إداري وسياسي واقتصادي في بعض المجالات الحياتية التي تعرف حالات من التراجع والتأزم.

ومن خلال هذه الأفكار اعتبار أن الإصلاح السياسي هو تلك الخطوات والقرارات التي تتخذ في سبيل إزالة الفساد وتعبيد الطريق نحو الديمقراطية وهذا من خلال تعديل وتطوير قوانين الإعلام، الانتخاب، الشفافية، اعتماد الأحزاب والجمعيات، حرية التعبير وحقوق الإنسان.

المطلب الثاني : فلسفة الإصلاح السياسي.

هناك العديد من الرؤى التي اختلفت بشأن عملية الإصلاح في حد ذاتها، حيث نجد أن بعض المفكرين ربطوا عملية الإصلاح بالتغيير الجذري، بينما آخرون ومنهم "صاموبل هنتقتون" أكدوا بأن منحى التغيير الجذري يذهب بنا إلى مفهوم آخر ألا وهو "الثورة".

فالثورة تعني تغييرا سريعا وكاملا وعنيفا في القيم والبناء الاجتماعي والمؤسسات السياسية والسياسات الحكومية العامة والقيادة الاجتماعية والسياسية، وكلما كانت هذه التغييرات كاملة كان الناتج الكلي هو الثورة، فهذه الأخيرة مرتبطة بتغييرات كبيرة في كل مكونات النظام الاجتماعي والسياسي، أما التغييرات محدودة النطاق ومعتدلة السرعة في القيادة والسياسات العامة والمؤسسات السياسية فتوصف بأنها إصلاحات، "فالإصلاح إذن هو تغيير تكسب به سلطة مجموعات تتمتع بامتيازات، وفي المقابل تحسن حالة مجموعات محرومة من حيث الوضع الاقتصادي والمكانة الاجتماعية، أي أنه تغيير في اتجاه مساواة اجتماعية واقتصادية أو سياسية أكبر، وتوسيع نطاق المشاركة في المجتمع ونظام الحكم"[2].

من الناحية النظرية توجد إستراتيجيتان متاحتان أمام الإصلاحي الذي يود إحداث تغييرات كبيرة في المؤسسات السياسية، أولاهما هي الإستراتيجية الشاملة، التي تتمثل في التعريف بكل الأهداف والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن منها دفعة واحدة، أما الثانية فهي إستراتيجية التدرج والتي تتمثل في فصل الإصلاحات عن بعضها البعض، بحيث يسعى الإصلاحي إلى تحقيق تغيير واحد في كل مرة وذلك بشكل متدرج، وقد حاول الإصلاحيون في أوقات مختلفة من التاريخ إتباع المنهجيتين، وتشير النتائج المتوصل إليها في البلاد الخاضعة للتوترات أن الطريقة الأفضل والأنجع تتمثل في الجمع بين الإستراتيجيتين معا، ذلك أن الإصلاحي لكي يحقق أهدافه ينبغي عليه فصل كل قضية عن أخرى، ولكنه بعد ذلك ينبغي عليه حينما يحين الوقت حسم كل قضية بأسرع ما يمكنه، فيخرجها

[1] إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص.310.
[2] صاموبل هنتقتون، **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**، ترجمة حسام نايل، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، 2017، ص.419.

من جدول أعماله السياسي قبل أن يتمكن خصومه السياسيين من تحريك قواهم ضدها، وتعد القدرة على المزج بين الإستراتيجيتين معا اختبارا جيدا لمهارات الإصلاحي السياسية[1].

فالإصلاح هو عملية صعبة التحقيق، وتتطلب توافر عوامل وبيئات مساعدة، وهي أسباب قد تتوفر في مجتمعات دون أخرى، أي أن هناك شروط قاعدية عليها يبنى الإصلاح السياسي كلما كانت موجودة كلما كان هناك أمل في ترجمة تلك الإصلاحات على الواقع، فلا يمكن أن نتصور نجاح أية إصلاحات سياسية أو اقتصادية في مناطق تتميز بالركود الاقتصادي وضعف تنموي ملحوظ، وأيضا بمستوى تعليمي وثقافي متدني، لأن الإصلاح في النهاية هو عملية متعددة الأبعاد وترتبط بالذهنيات أكثر من ارتباطها بالقوانين والتشريعات[2].

كما أن الإصلاحات المعتمدة من طرف الأنظمة السياسية قد تكون سطحية بهدف التمويه والتضليل من أجل البقاء في كرسي الحكم، مثلما يجري في بعض دول العالم العربية، وذلك من أجل امتصاص غضب الجماهير حيث تبقى المؤسسات التي يدعى بأنه تم إصلاحها هامشية وخارج صنع القرار، ومن ثمة تصبح السلطات في هذه الحالة تبيع كلاما من أجل الاستهلاك العام لا أكثر ولا أقل، إلا أن الإصلاح في حقيقته يجب أن يكون له معنى تغييري على أرض الواقع ولو جاءت تلك الإصلاحات بجرعات مختلفة وبشكل متدرج أي حزمة من الإصلاحات المتعاقبة في مدى زمني معين.

المبحث الثاني: دوافع وأسباب الإصلاح السياسي

جاءت إدارة الإصلاح السياسي في الجزائر بسبب عدة عوامل ودوافع كان لها الأثر الواضح في رسم الخارطة السياسية لمرحلة ما بعد الإنغلاق السياسي، ولقد تمحورت هذه التحولات في متغيرات داخلية وخارجية نذكر منها:

المطلب الأول: الدوافع الخارجية

لاشك أن الإصلاحات السياسية في الجزائر جاءت ضمن سياق دولي وإقليمي استثنائي وضمن إكراهات فرضت على النظام السياسي الجزائري التعاطي معها بنجاعة وسرعة[3].

دوليا تبرز الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل مؤثر في قضايا الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بصفة عامة، حيث تشير الأطروحة الأمريكية- بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر **2001**- إلى أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في البلدان العربية هي المسؤولة عن إنتاج

[1] المرجع السابق الذكر، ص ص.421.422.

[2] علي خليفة الكواري، **الخليج العربي والديمقراطية- نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص.22.

[3] مجلة الفكر البرلماني، **الفلسفة السياسية للإصلاحات السياسية الجارية**، مجلس الأمة، الجزائر، أفريل 2012، ص.11.

الإرهاب، ومن ثمة فإن غياب الديمقراطية والمعرفة وانتهاك حقوق الإنسان من أهم أسباب تزايد الإرهاب في العالم.

وقد ارتفع شأن الإصلاح السياسي في الاجتماعات التي كان يعقدها القادة العرب مع كبار مسؤولي الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الزيارات التي كان يقوم بها مسؤولون أمريكيون إلى المنطقة، والتي كانت تركز أساسا على قضايا الإصلاح، وتأتي برامج المساعدات التي أقرتها وزارة الخارجة الأمريكية في ديسمبر **2002** لتتضمن مبادرات الشراكة الشرق أوسطية، والتي وسعت من طرف البيت الأبيض لتشمل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي السياق نفسه ومن أجل تعزيز الديمقراطية والمطالبة بتغيير الوضع القائم قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون التي تقدم رسائل مؤيدة للديمقراطية وللولايات المتحدة للجمهور العربي[1]، بالإضافة إلى ذلك هناك تقارير وسائل الإعلام الأمريكية، وفرق العمل، والمؤتمرات، والبرامج البحثية والتي تمثل أشكالا أخرى من الضغوط الخارجية، وقد اتضحت سياسة محاولة إصلاح ودمقرطة المنطقة العربية من خلال جعل العراق نموذجا للديمقراطية يحتذى به في المنطقة، كما اتضحت هده السياسة بطرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير في قمة الدول الثماني سنة **2004**.

نفس الشأن بالنسبة للدول الأوروبية المتخوفة هي الأخرى من عدم الاستقرار القائم على ضفتها الجنوبية، حيث أنه وفي إطار دعم قضايا حقوق الإنسان والمجتمع المدني وحكم القانون، قامت تلك الدول بعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي تغطي قضايا التجارة والتنمية في إطار ما عرف بعملية برشلونة التي انطلقت سنة **1995**، لكن ما يمكن قوله عن دور العامل الخارجي في الإصلاح أنه يمتاز بعدة سلبيات أهمها محاولة فرض النموذج الغربي في بيئة لهذا تاريخ وجغرافية مختلفة وهذا ما يضعف من النتائج المتوقعة مثلما حدث في العراق ولبنان حيث أثر العامل الخارجي في خلق نزاعات طائفية وسياسية.

أما العوامل الإقليمية المؤثرة في عملية الإصلاح فتتمثل أساسا في إفرازات الحراك السياسي الاستثنائي الذي تعيشه المجتمعات العربية مند بداية **2011**، بدءا من تونس ومرورا بمصر وليبيا ووصولا إلى سوريا واليمن، والتي أدت إلى تهديد وإسقاط أنظمة سياسية سيطر عليها في الغالب منطق " العائلة" في الفعل السياسي الرسمي على نحو واضح، فاحتكرت المال والسلاح والسياسة، هده الرياح العاتية والقادمة من الحدود الشرقية جعلت النظام السياسي في الجزائر يتخوف من انتقال العدوى إليه، وهذا ما جعله يباشر تلك الإصلاحات المعلن عنها في خطاب الرئيس في شهر أفريل **2011**، عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية من أجل الإعداد للانتخابات التشريعية في إطار سياسي وقانوني جديد[2].

---

[1] أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية (قناة الحرة) الناطقة بالعربية والموجهة إلى العالم العربي، كما قامت الكثير من الدول الأوروبية بنفس الإجراء ومنها فرنسا التي أنشأت (فرنسا24)، وبريطانيا (bbc عربية) وروسيا(قناة روسيا اليوم)، وذلك من أجل الترويج لقيمها والتسويق لصورتها في الوطن العربي.

[2] الانتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 31 ماي 2012.
www.dohainstitute.org/relaise/a546c9a0-39ff-4705-9731-21cf674d940d

ويمكن القول هنا أن موجة التحول في الوطن العربي قد حملت معها جملة من التحولات كان يجب على النظام السياسي الانتقال من لغة الخطاب إلى لغة الواقع وإحداث إصلاحات عميقة في إطار توافقي بين مختلف الفواعل السياسية.

المطلب الثاني: الدوافع الداخلية.

لم تكن الضغوط الخارجية وحدها كافية لإثارة النقاش حول مسألة الإصلاح السياسي، بل إن العوامل الداخلية هي الأخرى دفعت بصانعي القرار في الجزائر إلى محاولة فهم المطالب والمدخلات من أجل معالجتها داخل العلبة السوداء وإصدار مجموعة من القرارات في شكل مخرجات (حزمة من الإصلاحات)[1].

في أوائل شهر يناير **2011** شهدت الجزائر حركات احتجاجية في عدة مدن، لم يكن سببها الارتفاع في أسعار المواد الغذائية فقط، ولكن أيضا الاستياء والإحباط الذي استمر زمنا طويلا بين الشباب في المناطق الحضرية، حيث تشير صحيفة الوطن اليومية الصادرة بالفرنسية أن هناك تدخل لشرطة مكافحة الشغب كل ساعتين في الجزائر خلال هده الفترة بمعدل **555** احتجاج في الشهر و**18** في اليوم الواحد[2].

إضافة لاحتجاجات الشباب تصاعدت المظاهرات العامة من طرف مجموعة من أحزاب المعارضة وجمعيات المجتمع المدني والنقابات العمالية، وتم تشكيل " التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية"، التي عقدت عدة احتجاجات في الجزائر العاصمة، حيث دعت إلى المزيد من الديمقراطية ورفع حالة الطوارئ المستمرة مند عام **1992**، وإطلاق سراح الأشخاص الذين اعتقلوا خلال الاحتجاجات، وإلى تخفيف القيود المفروضة على وسائل الإعلام الرسمية، وزيادة فرص العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تنبئ الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في شهر يناير **2011** عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية في مختلف المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي تؤشر على ذلك الركود الذي يميز الساحة السياسية إن على مستوى السلطة أو المعارضة، كما تدل على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية، والتخبط في الأداء الاقتصادي، في وقت تحسنت القدرة المالية للبلاد، إلا أن ذلك لم ينعكس بالقدر الكافي على حياة المواطنين البسطاء خاصة على مستوى فئة الشباب ذات الحضور الديمغرافي الكبير وذلك لعدة أسباب أبرزها نسبة الفساد الكبير الذي استشرى في البلاد، فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية فإن الجزائر احتلت الرتبة **105** عالميا من حيث تفشي الفساد، كما وصفت الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة هذه الرتبة بالمتوقعة وذلك نتيجة لحجم الفساد الذي ساد مختلف القطاعات وأصبح لغة تعامل بين الإدارات والمواطنين، ويؤكد هذا الطرح خضوع الجزائر لستة تحقيقات ودراسات قامت بها منظمات دولية ووصلت إلى نفس الاستنتاجات، أي استمرار الفساد[3].

---

[1] يمكن الاستعانة بنظرية "دافيد إيستن" في دراسة النظام السياسي التي ترتكز على المدخلات (المطالب)، والمخرجات (القرارات)، والعلبة السوداء(صانع القرار)، والتغذية العكسية.

[2] Elwatan ,09 juin2011.

وقد أشار المختصين أن هذه الاحتجاجات رغم أنها لم تكن ثورية لكنها حملت معها غضب شعبي يدل على ارتفاع نسبة الوعي لدي المواطنين كما تدل أيضاً على ارتفاع درجات عدم تقبل الشارع لسياسات الحكومة غير المنسجمة مع تطلعات الشباب.

وأمام هذه الموجة الاحتجاجية كان يجب على السلطة الحاكمة أن تتفاعل ايجابيا مع مطالب الشعب المتمثلة في جانبين هما فتح العملية السياسية ورفع المستوى المعيشي للسكان.

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة في إطار عملية الإصلاح السياسي:

على وقع ازدياد وتيرة الضغط الاجتماعي وإلحاح الشارع الجزائري على ضرورة التعجيل باتخاذ قرارات فعالة، سارعت الحكومة الجزائرية إلى رفع حالة الطوارئ في البلاد (دامت ما يقارب **19** عاما من سنة **2011/1992**) وأطلقت حزمة من الإصلاحات، جاءت أولاها عبر الإعلان الحكومي عن تسقيف أسعار المواد الغذائية الأكثر استهلاكا، كما تم استدعاء ثلاثمائة من الشباب الجزائري الجديد بهدف التعبير عن آرائهم ورغباتهم خلال جلسة برلمانية عقدت في **19** جوان **2011**، وذلك من أجل احتواء هده الفئة التي تمثل 75 بالمائة من عموم الشعب، وامتصاص غضبهم عن طريق الاستماع إلى انشغالاتهم، وتمثلت الخطوة الحكومية الثانية في ضخ رؤوس أموال هائلة في مجال استكمال مشروعات التوظيف والإسكان[1]، وتجدر الإشارة هنا أن الجزائر كانت تعيش بحبوحة مالية، وهذا ما سهل محاولة ترجمة تلك المداخيل المالية في شكل مشاريع اقتصادية إلى جانب توزيع الأموال للشباب البطال في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وذلك من أجل شراء السلم الاجتماعي المهدد بالزوال.

لقد أملت الظروف الداخلية والضغوطات الإقليمية والدولية السالفة الذكر على السلطة في الجزائر إطلاق سلسلة من الإصلاحات السياسية، خصص لها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خطابا كاملا يوم **15** أفريل **2011**، كان خطابا مفصليا ومهما حتى أن البعض سماه بخطاب الإصلاحات، ويتعلق الأمر بخمسة قوانين عضوية تخص نظام الانتخابات وحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وتوسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، والإعلام، والأحزاب السياسية، إلى جانب القانونين المتعلقين بالجمعيات والولاية، وقد تمت المصادقة على جميع هده القوانين من قبل غرفتي البرلمان (المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة).

ومن أجل معرفة مطالب الطبقة السياسية ورؤيتها لقضايا الإصلاح شكل الرئيس بوتفليقة هيئة مشاورات سياسية أسند رئاستها إلى السيد "عبد القادر بن صالح" رئيس الغرفة العليا للبرلمان، وعين له مساعدين اثنين هما المستشاران في رئاسة الجمهورية "محمد علي بوغازي" والجنرال المتقاعد "محمد تواتي"، وقد

---

[3] جريدة الخبر، 2012/12/06، ص02

[1] صلاح الدين الجورشي وآخرون، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية**، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص310.

أجرت الهيئة سلسلة من اللقاءات مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية خلال شهر كامل[1].

خلصت لجنة المشاورات إلى إعداد تقرير من 76 صفحة وملحق من 32 صفحة، وأكد التقرير على التزام أعضاء الهيئة الحيادية وعدم توجيههم لعملية المشاورات، وقد رفع التقرير إلى السيد رئيس لجمهورية حيث تم على إثر ذلك إصدار مجموعة من القوانين العضوية تمثلت أبرزها فيما يلي:

المطلب الأول: القانون العضوي المتعلق بالانتخابات

حدد القانون الجديد للانتخابات، من خلال المادة رقم 87 الحصول على نسبة 5 بالمائة من الأصوات المعبر عنها، مقابل حصول القوائم الحزبية والحرة على مقاعد في المجلس الشعبي الوطني، أي إن توزيع المقاعد يكون بحسب نسبة توزيع الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة البقاء للأقوى، وفي هذا الشأن نصت المادة ذاتها على أن القوائم التي لم تحصل على نسبة 5 بالمائة من عدد الأصوات المعبر عنها لا تؤخذ بعين الاعتبار في عملية توزيع المقاعد، ويكون المعامل الانتخابي الذي يعتمد عليه في توزيع المقاعد في كل دائرة انتخابية هو حاصل قسمة عدد الأصوات المعبر عنها على عدد القوائم[2].

ومن بين التعديلات التي أدخلت في القانون العضوي للانتخابات هي استحداث "اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات" وهي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، إضافة إلى ممثلي المرشحين الأحرار، علاوة على ذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات وهي تتشكل من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية، ويتم وضعها بمناسبة كل اقتراع، كما تم رفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان من 389 إلى 462 مقعدا، وتخفيض سن الترشح من 28 عاما إلى 25 عاما في إطار تشبيب المجالس المنتخبة، وتمكين الشباب من الدخول في المنافسة الانتخابية[3]، خاصة وأنهم يعتبرون جيل المستقبل، كما يبرز ذلك اجتماع مجلس الوزراء في شهر فبراير سنة 2011، حين طالب رئيس الجمهورية الحكومة بالاستماع إلى مطالب الشباب[4].

كما شكل قانون تحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية أحد محاور الإصلاح التي أقرها الرئيس والمقصود بها الجمع بين العضوية في البرلمان وعهدة انتخابية أخرى، أو بينها وبين المهام أو الوظائف والأنشطة المحددة قانونا[5]،وهذا في خضم النقاش الذي كان ولازال دائرا بين الكثير من الفاعلين في الحياة السياسية المطالبين

[1] عصام بن الشيخ، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟**(تقييم حالة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،ص7.

[2] خالد بوهند، **الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد37،ص 27.

[3] انظر المادة رقم 90 من القانون العضوي رقم(12-01) المتعلق بنظام الانتخابات.

[4] بيان مجلس الوزراء: **رئيس الجمهورية يصرح "المظاهرات الأخيرة تعبر عن قلق المواطنين وقنوطهم ويجب أخذها في الحسبان**، جريدة الشعب، العدد 15409، 5 فبراير 2011.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1(14 يناير 2012) ص41.

بتنافي حالة رجال الأعمال مع العهدة التشريعية ومنعهم من دخول الحياة السياسية، حتى لا يغزو المال الوسخ "الشكارة" الحياة السياسية[1].

وأهم ما ميز التعديلات على العملية الانتخابية هو سن قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وذلك بصياغة القانون العضوي رقم (12-3) المؤرخ في 12 يناير 2012 والمحدد لكيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة حيث ورد في المادة الثانية منه انه وجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها: 20 بالمائة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة مقاعد، و30 بالمائة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة مقاعد، و35 بالمائة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر مقعدا، و40 بالمائة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين مقعدا، و50 بالمائة بالنسبة إلى مقاعد الجالية الوطنية بالخارج.

لقد ارتفع تمثيل عدد النساء المنتخبات في البرلمان الجزائري بشكل ملفت حتى أنه أصبح يحتل المرتبة الأولى عربيا، إذ كان عدد النساء البرلمانيات في الجزائر سنة 1997 لا يتجاوز 12 امرأة ليرتفع سنة 2002 إلى 27 امرأة ثم ليرتفع مرة أخرى سنة 2007 إلى 31 امرأة ليصل مع بداية الإصلاحات سنة 2012 إلى 143 امرأة أي حوالي ثلث المجلس الشعبي الوطني، إلا أن السؤال المهم في هدا الموضوع وهو: ما سر هده الزيادة المعتبرة في عدد النساء داخل البرلمان؟ وهل هو تلبية لمطالب داخلية؟ أو وقع تحت إكراهات وضغوطات الخارج؟

رغم أن هذا الملف لم يشكل أولوية بالنسبة إلى الرأي العام الجزائري، بدليل الرفض الذي واجهه مشروع القانون أمام نواب البرلمان في صيغته الأولى، كما أن خصوصية المجتمع الجزائري الذكوري، تجعله ينظر إلى خروج المرأة إلى العمل السياسي بهذا الحجم بشيء من الريبة وعدم القبول به في أحيان أخرى، وعليه فإن تدعيم تمثيل المرأة بهذا الشكل لم يكن وليد مطالب شعبية، وإنما كان تطبيقا لأجندة غربية (منظورات ليبرالية تحديثية)، وهذا ما يفسر الموقف الإيجابي للمراقبين الدوليين(خاصة من مسألة تمثيل المرأة)، فالنظام السياسي استخدم تعزيز تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة كسلعة سياسية يتم مبادلتها في سوق سياسية أساسها الفاعل الأجنبي للتخفيف من ضغوطه[2].

المطلب الثاني: القانون العضوي المتعلق بالأحزاب

كان الهدف الأساسي من هذا القانون هو توسيع نطاق التعددية الحزبية، وإعطاء فرصة لبروز نخب سياسية جديدة وجذب كفاءات وقيادات جديدة تشارك في العملية السياسية بشكل إيجابي[3].

ولعل أبرز نقطة أشار إليها القانون الجديد تتعلق بشأن اعتماد أو رفض الأحزاب السياسية وشرعنة عملها، حيث يعد سكوت الإدارة بعد انقضاء أجل 60 يوما من تقديم ملف الاعتماد بمثابة ترخيص للأعضاء

[1] ظهر مصطلح "الشكارة" بقوة في الحياة السياسية الجزائرية في السنوات الأخيرة، ومعناه دخول رجال المال والأعمال إلى العمل السياسي عن طريق شراء الأصوات بالمال بهدف الحصول على الحصانة البرلمانية.

[2] طارق عاشور، **الإصلاح السياسي العربي بعد2011: تحليل للحالة الجزائرية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، جانفي 2013، ص43.

[3] انظر لكلمة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية في اجتماعه بالولاة يوم 2012/03/19.

المؤسسين من أجل العمل على عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي أما إذا كان الجواب بالرفض فيجب أن يكون معللا تعليلا قانونيا ويكون قابلا للطعن أمام مجلس الدولة في أجل أقصاه **30** يوما من تاريخ تبليغ الرفض.[1]

بالرجوع إلى قانون الانتخابات وفيما يتعلق بتوزيع المقاعد على الأحزاب على أساس قاعدة الحصول على نسبة 5 بالمائة نجد أن الكثير من الأحزاب السياسية التي ليس لها وزن سياسي كبير وليس لها انتشار واسع نددت بهده الخطوة واعتبرتها مجحفة في حقها ولفهم هذه المسألة نورد المثال التالي:

نفترض أنه ترشح في دائرة انتخابية ما، **31** حزبا ليتنافس على **12** مقعدا في البرلمان.عدد الأصوات المعبر عنها كان **316000** صوت، حيث حصل **30** حزبا على **10000** صوت لكل واحد، وحصل حزب جبهة التحرير الوطني لوحده على **16000** صوت فكيف ستوزع المقاعد في هده الحالة ؟

تستبعد كل القوائم التي لم تحصل على نسبة 5 بالمائة، والنتيجة تكون كما يلي :

5% تساوي 15800 صوت، وهدا يترتب عليه خروج 30 حزبا من التنافس الانتخابي نظرا لحصولهم على أقل من 5 بالمائة بينما يبقى حزب واحد في الساحة ليفوز بجميع المقاعد الموجودة في الدائرة الانتخابية والمقدرة ب 12 مقعد، وإذا احتسبنا عدد الأصوات نجد أنه تم إقصاء 300000 صوت وعدم احتسابها بينما يفوز 16000 صوت بكل المقاعد، وهدا يجعل التمثيل الشعبي في البرلمان مشكوك فيه حيث أنه لا يعكس غالبية المواطنين المصوتين بينما تستأثر الأقلية العددية بكل المقاعد، أي أن الأحزاب الكبيرة[2] هي من يسيطر على الجهاز التشريعي، بينما غالبية الأحزاب المتوسطة والصغيرة تصبح مشاركتها من عدم مشاركتها سيان.

المطلب الثالث: القانون العضوي المتعلق بالإعلام

لقد أصبح الانفتاح الإعلامي في الجزائر أكثر من ضروري وذلك نظرا إلى أن العالم أصبح قرية صغيرة حيث أنه بنقرة واحدة في جهاز الإعلام الآلي يمكن معرفة ما يحصل في مختلف أنحاء العالم، ومن ثمة لم يعد مقبولا أن تبقى وسائل الإعلام في الجزائر حكرا على أربع أو خمس قنوات رسمية تابعة للسلطة، بينما تبقى باقي القنوات بدون اعتماد رسمي أو قانوني إلى جانب فتح هامش صغير من الحرية في نقد أعمال الحكومة وأي تجاوز لهذا الخط يسبب لها الغلق ومصادرة الممتلكات كما حدث لعدة وسائل إعلامية.

رغما عن كل ذلك ونظرا للمستجدات التي طرأت داخليا وخارجيا هذا ما جعل السلطة السياسية في الجزائر تراجع حساباتها وتعمل من أجل فتح قطاع السمعي البصري أمام الخواص، وذلك من أجل منح الطبقة السياسية القدرة على طرح مشاريعها السياسية عبر إعلام حر يمنحها فرصة تقديم نفسها أمام الرأي العام ويغطي مختلف أنشطتها السياسية عبر كافة التراب الوطني، وفي هذا السياق ينص قانون الإعلام القديم على أنه من

[1] المادتان 21 و23 من القانون العضوي رقم (12-04) المتعلق بالأحزاب السياسية.

[2] الأحزاب الكبيرة في الجزائر يمكن تقسيمها إلى ثلاث تيارات: التيار الوطني ممثلا في جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، والتيار الإسلامي ممثلا في حركة مجتمع السلم وحركة النهضة التاريخية (يمكن أن نشير إلى أن هذا التيار عرف انشقاقات كبيرة بداخله نتجت عنها بقاء الحركات الأم إضافة إلى تشكل أحزاب من رحمها منها حزب التغيير، وحركة البناء، وحركة الإصلاح، وجبهة العدالة والتنمية) والتيار الديمقراطي –العلماني- ممثلا في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية، وحزب العمال)

أجل إنشاء صحيفة يكفي فقط إيداع ملف على مستوى المحكمة، حيث يعتبر وصل الإيداع بمثابة اعتماد إلا أنه عمليا وواقعيا يتطلب موافقة دوائر نافذة في الحكم، بينما ينص القانون الجديد[1] الذي جاء في اثني عشر بابا بمجموع 133 مادة من أجل تنظيم المهنة بكل اختصاصاتها من نشر وصحافة وسمعي بصري، مع فارق يتمثل في استبدال المحاكم بسلطة ضبط جديدة مهمتها استقبال الطلبات، أما بالنسبة إلى أعضاء هذه الهيئة فيتم تعيين نصفهم من قبل السلطة السياسية، في حين يتم اختيار النصف الثاني من بين الصحافيين ، وقد تراوحت الآراء بخصوص هذا القانون فالمرحبون به ثمنوه واعتبروه نقلة نوعية نحو الأمام، خاصة أنه أعطى الفرصة لإمكانية إنشاء قنوات سمعية بصرية خاصة، إضافة إلى تنصيصه على عدم تجريم أو سجن الصحفي، أما المنتقدون له فيشيرون إلى الغموض الذي يكتنف بعض مواده ومنها على سبيل المثال المادة الثانية التي تربط ممارسة النشاط الإعلامي باحترام 12 شرطا مع ترك التفسير للقاضي كون الشروط يمكن أن تفسر على أكثر من معنى، وعموما يمكن الإشارة إلى أن قانون الإعلام الجديد بالرغم من أنه ساعد على ميلاد عدة قنوات إعلامية إلا أنه حافظ على حرصه القديم في مراقبة كل مؤسسة أو جهة لا تتماشى مع أطروحاته السياسية وهذا ما يهدد فرصة الانتقال الديمقراطي التدريجي الذي انتظرته الجماهير منذ الاستقلال.

ما يمكن قوله عن جملة الإصلاحات التي باشرتها السلطة هو أن فترة ما بعد **2011** شكلت فرصة حقيقية للانتقال نحو الديمقراطية والعدالة كما أن الجزائر كانت أمام ظروف داخلية مساعدة على التحول خاصة مع ارتفاع نسبة الوعي لدي الشباب وتنامي ثقافة المواطنة وهذا ما يسهل اندماجهم في العملية السياسية والمساهمة الجادة في بناء الدولة وتحقيق التنمية، لكن المتتبع لمدى استجابة النظام لهذه الفرص يجد أنه حاول المراوغة وتمرير المرحلة الحرجة بذكاء وهذا تجنبا للانهيار الذي مس أغلب الأنظمة العربية.

المبحث الرابع: ردود الأفعال الداخلية والخارجية على الإصلاحات:

بعد دخول النظام السياسي في الإجراءات العملية لتجسيد الإصلاحات السياسية فقد اختلفت الآراء على المستوى الداخلي المتمثل في الطبقة السياسية التي تضمن القوى المؤيدة للسلطة الحاكمة تقابلها قوى أخرى معارضة لهذه القرارات، كما كان للعامل الخارجي كان له أيضاً رأي حول هذه الخطوات.

المطلب الأول: ردود الأفعال الداخلية

يبدو أن انعكاسات تلك الإصلاحات على داخل الساحة السياسية لم تكن على مستوى واحد، فالحزبين السياسيين المحسوبين على السلطة ألا وهما حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي رحبا بتلك الإصلاحات ودافعا عنها بشدة واعتبراها خطوة في الاتجاه الصحيح.

أما الطرف الثالث في التحالف الرئاسي الحاكم آنذاك، ممثلا في حركة مجتمع السلم، فقد تأثر مناضلوها بما حصل في المنطقة العربية من تغييرات متسارعة، جعلت رئيس الحركة "أبو جرة سلطاني" من الأوائل الذين ألفوا

[1] قانون عضوي رقم 12-05 متعلق بالإعلام مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011 صدر في الجريدة الرسمية العدد 37، 01 شعبان 1432 الموافق 3 يوليو 2012.

كتابا يشرح فيه أسباب الثورة التونسية تحت عنوان "أنظمة في وجه الإعصار- ثورة تونس نموذجا، ومن ثمة أثرت تداعيات ما حصل في العالم العربي من أحداث على إستراتيجية مناضلي الحزب حيث أصبح سقف المطالب لحركة مجتمع السلم (حمس) عاليا، إذ اعتبرت الإصلاحات المعلن عنها من طرف رئاسة الجمهورية لا ترقى إلى تطلعات الحركة، ومؤكدة على أن البعد السياسي في الإصلاحات قد تم الالتفاف عليه لصالح بعض التعديلات التقنية العديمة الجدوى، وهذا ما جعل الحركة تغير من خطها السياسي 180 درجة حيث خرجت من التحالف الرئاسي الحاكم ومن الائتلاف الحكومي، وانخرطت في المعارضة السياسية للسلطة، مشكلة مع مجموعة من الأحزاب المعارضة الأخرى " التنسيقية الوطنية للانتقال الديمقراطي"، خاصة بعدما انتخبت على رأس الحركة قيادة جديدة محسوبة على جناح الصقور أو ما يعرف بالجناح الراديكالي ممثلا في السيد عبد الرزاق مقري.

أما أقدم حزب معارض في الجزائر ممثلا في جبهة القوى الاشتراكية، فقد رفضت المشاركة في المشاورات السياسية حول الإصلاحات من الأصل ووصفتها بالتهريج السياسي[1]، كما اعتبرت أن إسناد مهمة الإشراف على الإصلاحات إلى وزارة الداخلية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن النظرة الأمنية موجودة في صلب العملية السياسية.

على مستوى الشخصيات السياسية والوطنية الفعالة رأى السيد "عبد الحميد مهري" القيادي السابق في جبهة التحرير الوطني أن ما يسمى "بالإصلاحات السياسية" التي أعلن عنها النظام لا ترقى إلى طموحات وتطلعات الجزائريين، على اعتبار أن الأمر لا يتعلق بالإصلاح فقط بل بتغيير الأوضاع مؤكدا أن التغيير يجب أن يكون شاملا وتشارك فيه كل القوى السياسية الوطنية من دون إقصاء أحد.

من ناحية أخرى وعلى مستوى البرلمان شهدت الدورة الخريفية لسنة **2011** والمخصصة لمناقشة مشاريع قوانين الإصلاحات سجالا حادا بين مؤيد ومعرض لها (مشروع القانون العضوي الخاص بمراجعة قانون الانتخابات، إضافة للمشروع المتعلق بالتمثيل النسوي في المجالس المنتخبة، وقانون الأحزاب السياسية، وآخر المعدل لقانون الجمعيات)، حيث رفض نواب المعارضة التصويت على العديد من المقترحات التي تضمنتها مختلف القوانين حول الإصلاحات، بينما تعرض جزء آخر منها للتعديلات، وفي هذا السياق انسحب نواب حركة النهضة احتجاجا على طبيعة لجنة التحقيق البرلمانية (مكونة من 17 عضوا نائبا ينتمون إلى مختلف التشكيلات السياسية)، بدعوى أن هذه اللجنة استبعدت فرضية أن تكون السلطة هي من تقف وراء تلك الاحتجاجات[2]، إلا أن رئيس اللجنة المنتمي إلى حزب جبهة التحرير الوطني فند هذه الفكرة ودافع عن التقرير الذي أعدته اللجنة، حيث حملت هذه الأخيرة مسؤولية ذلك الاختلال والارتفاع في الأسعار إلى قنوات

[1] mehdi bsekri , **Situation politique en Algérie :Un centre arabe résume les action de Bouteflika**, EL Watan ,17/08/2012.

[2] Nabila Amir , **Résultats de l'enquête parlementaire sur la hausse des prix du sucre et de l'huile :Un coup de diversion du pouvoir,** El Watan, 19/12/2011.

التوزيع، والسوق السوداء، والاحتكار الذي يمارسه بعض التجار، والخلاصة التي توصلت إليها لجنة التحقيق، هي أن الاحتجاجات لم تكن بخلفيات سياسية ولا يقف وراءها النظام السياسي.

المطلب الثاني:ردود الأفعال الخارجية

لقد اختلفت ردود الأفعال الخارجية عن ردود الأفعال الداخلية ذلك أن معظمها كانت مؤيدة ومباركة لتلك الإصلاحات ففي أقل من شهرين من إعلان الرئيس بوتفليقة لمبادرة الإصلاح السياسي وإلغاء حالة الطوارئ حصل النظام السياسي الجزائري على ترحيب فرنسي- أمريكي وإشادة بريطانية وروسية بفحوى الإصلاحات حيث يمكن اعتبار تلك المواقف الدولية ذات دلالات سياسية أبرزها محاولة تجنيب بلد عربي آخر يقع جنوب المتوسط حالة الفوضى مما قد يسبب أضرارا كبيرة على أوروبا بصفة خاصة والمجموعة الدولية بصفة عامة، مثل ما حصل في ليبيا الجارة الشرقية للجزائر[1] ، خصوصا وأن الجزائر تعتبر بلدا نفطيا وغازيا مهما، ومجالا جيو-استراتيجيا مليئا بالفرص الاستثمارية في قطاعات حيوية شتى، بالإضافة إلى موقع البلاد في قلب المنطقة المغاربية التي تعتبر سوقا مهمة بالنسبة للدول الغربية[2].

على الصعيد العربي، جاءت تهنئة الأمين العام للجامعة العربية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة انتخابه للعهدة الرابعة لتدعم مسار الإصلاحات الذي بدأه الرئيس على طريق ترسيخ النهج الديمقراطي وتحقيق مزيد من الإنجازات والمشاريع التنموية، أما الاتحاد الأوروبي هو الآخر رحب بهذه الإصلاحات وبإلغاء قانون الطوارئ، واعتبرها خطوة إيجابية نحو الأمام، وعبرت مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد "كاترين آشتون"، عن أملها في أن يدفع البرلمان الجديد بمسار الإصلاحات القائمة على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فيما صدر بيان للرئيس الأمريكي "باراك أوباما" قال فيه " أن الحكومة الأمريكية تستعجل رؤية الإجراءات التي ستتخذ في المستقبل، بما يسمح للجزائريين بممارسة حقوقهم كاملة، خصوصا منها حق التعبير وإنشاء الجمعيات"[3].

المبحث الخامس: تحديات وآفاق الإصلاحات السياسية

لاشك أن حزمة الإصلاحات السياسية التي باشرها النظام الجزائري منذ سنة **2011** تحمل في طياتها العديد من المكتسبات والنقائص في آن واحد.

المطلب الأول: أبرز الإيجابيات التي تمخضت عن الإصلاحات السياسية

من الإيجابيات الممكن ذكرها وتثمينها، أن تلك الإصلاحات تبلورت بمنهجية تشاركية وبواسطة مؤسسات دستورية وبرلمانية منتخبة في ظل التعددية السياسية، حيث شاركت الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية

[1] بعدما سقط نظام القدافي دخلت ليبيا في حرب أهلية، وانتعشت الجماعات الإرهابية، كما تراجعت صادرات ليبيا النفطية، وهذا كله انعكس سلبا على الدول الأوروبية التي أصبحت مهددة بظاهرة الإرهاب من جهة وظاهرة الهجرة السرية من طرف الشباب الباحث عن مكان آمن من جهة أخرى، وهذه النتائج أصبحت تمثل تهديدا للدول الغربية.

[2] Hocine malti, **" l'Algérie et son pétrole :to be or not to be "**, Alegria-Watch ,(12-02-2006 :www.Algéria-watch.org/fr/article/analyse/malti_nationalisation.htm

[3] صلاح الدين الجورشي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 311،312.

ومنظمات المجتمع المدني وقادة الفكر والرأي العام في إثرائها وبلورتها من خلال المشاورات السياسية وذلك قبل أن يقننها ويصادق عليها البرلمان، أي أن المخرجات والقرارات السياسية لم تكن من طرف النظام السياسي وحده، بل بتشارك ومساهمة من طرف الكثير من الفاعلين السياسيين والجمعويين سواء كانوا محسوبين على الموالاة أو المعارضة.

كما أن إيمان والتفاف وارتباط الشعب والمواطنين والأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني بها كفيل من أجل إنجاحها بصورة سليمة وآمنة، فالتعاطي مع الأوضاع السياسية بهذه الطريقة يسهم في وضع البلاد أكثر فأكثر على سكة التعامل بثقافة الدولة الحديثة، وهذا ما يؤدي إلى تدارك الأخطاء وتصويب التجربة السياسية والارتقاء بها مما يبعد المجتمع في المحصلة عن آفة التطرف والغلو واللجوء إلى الفوضى والدماء، وبالتالي يجنب الجزائر "ثورات الربيع العربي التي تعرضت لثورات مضادة أدخلتها في أزمة سياسية كبيرة.

والمتتبع للواقع العربي يجد أن ثلاثة أنظمة مجاورة للنظام الجزائري دخلت في تصادم مستمر حيث فاز الإسلاميون في الانتخابات البرلمانية في المغرب وتونس.

وشكلت الجزائر الاستثناء حيث النظام السياسي من الصمود في وجه موجة التغيير في بيئته الإقليمية، مثلما استطاع بالأمس الصمود في وجه موجة العنف السياسي التي ألمت بالجزائر في التسعينات من القرن العشرين، طبعا ذلك ينبئ عن ذكاء ودهاء سياسي عند صانع القرار الجزائري، إلا أن هناك عوامل مساعدة أنقذته من الارتماء في مسلسل السقوط، أبرزها العنف الذي حصل في التسعينات "العشرية السوداء"، والذي جعل الشعب يتخوف من أي عملية تغييرية غير محمودة العواقب، إضافة للتدفقات المالية الكبيرة التي كانت تتمتع بها خزينة الدولة حيث استطاعت أن تتعامل مع الأزمة بأريحية مادية.

المطلب الثاني: أهم النقائص التي شابت الإصلاحات

القارئ لفلسفة الحكم في الدول العربية يجد أن غالبية الأنظمة لا تبادر بالإصلاح إلا عندما تتأزم أوضاعها وتصبح في ورطة من أمرها فتحاول مجتهدة أن تخرج ورقة الإصلاحات خصوصا الاقتصادية والمالية، لكن ما إن تهدأ الظروف حتى تتراجع عن كل وعودها[1].

والتجارب السياسية في العالم تثبت بأن الإصلاحات السياسية لن يكون لها جدوى إلا بتوفر إرادة سياسية حقيقية تحافظ على المكتسبات السياسية والاقتصادية الحالية وتعمل جاهدة من أجل الاستفادة من الأخطاء السابقة، وإذا أردنا تقييم التجربة الجزائرية في الإصلاح فإننا نجدها تعاني من عدة سلبيات لعل أبرزها:

- **محورية القائد:** فهو الذي يبادر ويتخذ القرارات وهذا من دون استشارة الخبراء أو الحوار مع الطبقة السياسية والثقافية، وهذا ما حدث في إصلاحات **2011** والتي عبرت عن إرادة الرئيس من دون إشراك مختلف الفواعل

[1] برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

- **التعامل مع اللحظة**: وذلك من خلال الاستجابة الآنية للاحتجاجات الشعبية بطريقة ذكية تسمح للنظام بالاستمرار وذلك من خلال تقديم حلول شكلية خاصة في مجال فتح الإعلام وتأسيس الأحزاب مع تجاهل المطالب الأساسية المتمثلة في الحريات العامة والعدالة في التوزيع.
- **التركيز على القوانين وتجاهل الممارسات**: عمل النظام الجزائري كغيره من أنظمة العالم الثالث على وضع القوانين والنصوص وتوظيفها حسب الحاجة والظرف وهذا ما حدث في قانون محاربة الفساد الذي تجاهل محاسبة الوزراء ورجال الأعمال واكتفي بمتابعة الموظفين والمنتخبين المحليين.
- **الاستجابة للعامل الخارجي وتجاهل الداخل**: جاءت الإصلاحات السياسية المقدمة من طرف السلطة الحاكمة كرد فعل على التقارير الدولية التي نشرتها المنظمات الدولية والمتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الفردية، وللأسف لم تصنع كمطلب سياسي وحضاري يهدف لبناء نموذج جديد في المنطقة، وفي نفس الوقت لم يأتي هذه الإصلاحات استجابة للطبقة السياسية والنخب العلمية التي تقوم عليها العملية السياسية وهذاما أفقد كل تلك القرارات عمقها الاستراتيجي والمتمثل في بناء دولة الحقوق والحريات.

خاتمة:

إن الإصلاحات السياسية الحاصلة في الجزائر منذ **2011** تحتاج من جهة إلى ترسيخها وتعميقها أكثر وعدم تضييع فرصة الانتقال الديمقراطي الحقيقية، ومن جهة أخرى يجب التحضير لحزمة جديدة من إصلاحات إضافية تمس القطاع الاقتصادي والإداري وهذا لدعم التنمية الشاملة.

والمتعارف عليه عالميا أن الإصلاحات لا تتم دفعة واحدة وإنما تأتي بشكل متدرج ومتسلسل ومن القضايا السياسية التي يجب أن تشملها الإصلاحات مستقبلا هي تلك الممارسات التي تعيق العمل السياسي النظيف مثل دخول رجال المال والأعمال الفاسدين في الفعل السياسي وهذا ما يشوه العمل الحزبي والانتخابي ويؤثر على الوضع العام، ويجب على السلطة أيضاً فتح ورشات إصلاح تمس مجال القضاء والعدالة وهذا بإعطاء دور أكبر لهذا الجهاز في عمليات المراقبة الانتخابية إضافة إلى متابعة القضايا الاقتصادية وهذا عن طريق تحرير السلطة القضائية من السلطة التنفيذية والسماح لها بممارسة مهامها الدستورية.

وفي الأخير يمكننا القول أن مشروع الإصلاح السياسي الطموح هو مشروع مجتمع وجب أن يشارك فيه كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية وأهم من هذا هو ضرورة توفر الإرادة السياسية سواء من طرف السلطة السياسية أو الأحزاب، منظمات المجتمع المدني، الإعلام والرأي العام، وذلك من أجل إقامة نظام سياسي مستقر يتم فيه التداول على السلطة بالوسائل السلمية ويدفع نحو بناء نموذج ديمقراطي ناجح يصلح أن يحتذى به في المنطقة العربية.

قائمة المصادر والمراجع:

I. المصادر:
1. ويس معلوف الياسوعي، المنجد في اللغة والآداب، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1927.

القوانين والمراسيم

1. قانون عضوي رقم 12-05 متعلق بالإعلام مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011 صدر في الجريدة الرسمية العدد 37، 01 شعبان 1432 الموافق 3 يوليو 2012.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1(14 يناير 2012) ص41.

II. قائمة المراجع:

أولاً:باللغة العربية

أ-الكتب:

1. إسماعيل معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
2. برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
3. صاموبل هنتقتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة حسام نايل، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، 2017.
4. صلاح الدين الجورشي وآخرون، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
5. عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014.
6. علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية- نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
7. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار القلم، القاهرة، 1965.
8. محمد طهاري، مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، دار الأمة، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1999.

ب-المجلات والدوريات

9. خالد بوهند، الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد37.
10. طارق عاشور، الإصلاح السياسي العربي بعد2011: تحليل للحالة الجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، جانفي 2013.
11. مجلة الفكر البرلماني، الفلسفة السياسية للإصلاحات السياسية الجارية، مجلس الأمة، الجزائر، أفريل 2012.

ج-المواقع الالكترونية:

12. الانتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 31 ماي 2012، شوهد في 2018/11/05 في:
www.dohainstitute.org/relaise/a546c9a0-39ff-4705-9731-21cf674d940d

13. Hocine malti, " **l'Algérie et son pétrole :to be or not to be** ", Alegria-Watch ,(12-02-2006) :
www.Algériawatch.org/fr/article/analyse/malti_nationalisation.htm